Correspondance d´Orient

الحلم الضائع بين الاتحاد والترقي والحرب العالمية الأولى

كريستيان الخوري*

الملخّص

صدرت في ١ تشرين الأول سنة ١٩٠٨ واستمرّت بالصدور حتى سنة ١٩٤٥ . حدّدت في عددها الأول أنها الناطق الرسمي باسم " أصدقاء الشرق " والتي ضمّت تجمّعًا من المسؤولين الفرنسيين إضافة إلى شكري غانم وجورج سمنة .

طرحت الجريدة نفسها كمحاولة جديدة لتوحيد جهود الشرق والغرب في سبيل خير البشرية جمعاء. طالبت مسؤولي حزب الاتحاد والترقي في تركيا ، والتي عوّلت عليهم في إحداث الإصلاح ، بتنفيذ شعارهم "الاتحاد والترقي" ودأبت في أعدادها اللاحقة على الدعوة هذه، مدافعة عن جهود هذا الحزب، نابذة كل دعوة إلى الانقسام داخل جسم السلطنة، وأبرزت في بعض أعدادها بعض الأعمال النافرة التي قام بها حزب الاتحاد والترقي لتسمّيها هفوات، مشيرة إلى الخير الكبير الذي يعمّ أنحاء السلطنة، داعية أبناء الامبرطورية إلى التكاتف والاتّحاد. مع مرور الوقت تبينت الجريدة سعي الاتحاد والترقي لتتريك كل عناصر السلطنة، لذا نحَت بشكل تدرجي لتصبح المدافع الأبرز عن عقد المؤتمر العربي في باريس (حزيران ١٩١٣) في سعيها الدائم لتحقيق الإصلاح داخل السلطنة.

*أستاذ في كلية الاداب والعلوم الانسانية، الجامعة اللبنانية، christian.khoury@ul.edu.lb

الكلمات المفاتيح: الشرق والغرب، حزب الاتحاد والترقي، تركيا، السلطنة العثمانية، تتريك، المؤتمر العربي في باريس، الإصلاح.

برزت منذ اواخر القرن التاسع عشر وحتى اوائل القرن المنصرم كوكبة من الجمعيات العربية التي قدّمت طروحات تحديثية لادارة الدولة العثمانية بنهجٍ عصري ومحدث . كان لهذه الجمعيات صدى في العديد من الدوريات الصادرة سواء داخل انحاء السلطنة، لا سيما في الاقطار العربية، او في خارجها.وقد تعدّدت الجرائد الصادرة في الخارج لا سيما في فرنسا التي كانت ملاذا لكل ناشط في العمل السياسي.

جريدة (Correspondance d'Orient) أو المراسلة الشرقية صدرت في باريس في عددها الأول بتاريخ الأول من ت١ ١٩٠٨ وظهرت بعددين كل شهر في أول الشهر وفي الخامس عشر منه حتى سنة ١٩٢٢، ثم ظهرت بعدد في الشهر ابتداءً من سنة ١٩٢٣.

توقفت عن الظهور لسنة واحدة أثناء الحرب العالمية الأولى من السادس عشر من تموز ١٩١٤ وحتى الخامس من أيار ١٩١٦ وتوقفت أيضًا عن الصدور خلال الحرب العالمية الثانية من أيار ١٩٤٠ وحتى ك٢ ١٩٤٥، وكان عددها الأخير في آب ١٩٤٥.

والجريدة كما ظهرت في عددها الأول هي جريدة سياسية اقتصادية أدبية، مدير تحريرها كلٌّ من شكري غانم وجورج سمنة، سعر العدد فرنك فرنسي وربع.

وقد أعلنت الجريدة في عددها الأول أنها الناطق باسم "Amis de l'orient" أصدقاء الشرق، وهي منظّمة ضمّت عددًا من المسؤولين الفرنسيين كبعض النواب والوزراء والمسؤولين السابقين ورجال الفكر، ومن بين أعضائها شكري غانم، وهو أحد نواب الرئيس، أمّا أمينها العام فكان جورج سمنة.

وأوردت الجريدة مقتطفات أساسية من أهداف الجمعية:

بحسب البند ٣ – هدف هذه الجمعية هو جمع أفكار وجهود كل الأشخاص المهتمين بتحقيق التقدم الاجتماعي لدول الشرق، وتعميق أواصر التعاون الفكري والاقتصادي بين الشرق والدول الأوروبية، وأن الأحداث السياسية والدينية والحياة اليومية العامّة لا تهمّ الجمعية إلا بمقدار ما تحمل من ارتدادات على هدفها التي تسعى لتحقيقه. وفي عددها الأول تشير الجريدة إلى كونها محاولةً جديدة لتوحيد جهود الشرق والغرب في سبيل خير البشرية ومستقبل يبشّر بتقدّم اجتماعي وسلام وعدالة، وتتعهد الجريدة بأن تكون مرآة للحقيقة، وتدعو كل المؤمنين برسالتها إلى مساندتها. وتؤكد الجريدة أنها لا تمثل برنامج حزب معيّن غير أنها تعبير عن الروح الليبرالية في أوروبا.

وتعمد الجريدة إلى توجيه دعوة كلّها أمل لأعضاء حزب الاتحاد والترقي في تركيا ليكونوا على قدر تنفيذ شعارهم بالاتحاد والترقي.

وفي مقالة كتبها السناتور مارسيل سان جرمان في العدد الأول إشارة إلى أن الجريدة ليس من مهامها نقل الخبر كما ينقله الكابل أو الطائرة أو سائر الجرائد، ولكن أن تنقله بعيون من يعيش الحدث في موقعه، وأن تنقل لمن يعيش الحدث في الشرق إحساس الترابط وشعوره الذي يكنّه له من يعيش في باريس خاصةً وأوروبا عامةً. مضيفًا أن هدف الجريدة هو إزالة كل سوء تفاهم، وأنّ التوقيت وبالرغم من اختلاف خطوط الطول سيبقى هو نفسُه بين الشرق والغرب.

وفي مقالة بعنوان "A Nos Morts" "إلى موتانا" ص ٦ و ٧ يتوجه الكاتب إلى الموتى الذين رقدوا بعد نضال كبير في سبيل الحرية ولو أن المناسبة ليست مناسبة دموع، بل مناسبة فرح بوصول حزب الاتحاد والترقي إلى الحكم أملًا بمستقبل أفضل داخل السلطنة.

وقد دعت جمعية أصدقاء الشرق عبر الجريدة السلطات إلى السعي للعودة إلى الهدوء والسكينة، كما دعت الشعب التركي إلى عدم السماح لمن بقي مسيطرًا لسنوات مانعًا تنفيذ الإصلاحات من الانقضاض مجددًا.

وفي الصفحات من ١٢ ال ١٤ كتب Henry Aubanel محييًا الانقلاب الكبير والذي سمح بتسلل الأنوار إلى الظلمات التي دامت لقرون معتبرًا أنّ الأمر لم يكن حركة مقتصرة على فرقة من الجيش إنّما تحرك الجيش بأكمله وتحركت معه طبقات المجتمع.

وفي الصفحة ١٨ تشير الجريدة إلى أنه وفي معرض إلقاء القصائد في بيروت بمناسبة إقرار الدستور تحدّث أحد الأئمة المسلمين عن "جيش المسلمين" فكان أن ردّ عليه كاهن مسيحي ببساطة "إن جيش الدولة العثمانية هو جيش وطني" وبذلك أشارت الجريدة إلى أنّ التشريعات الجديدة استطاعت أن تجمع ما كانوا أعداءً أقلّه منذ ما يقارب الخمسين عامًا، أي منذ ١٨٦٠.

ومن بين ما أشارت إليه الجريدة الفرحة التي عمّت لبنان، وأن اللبنانيين كانوا فرحين لفرح من يجاورهم ولشعورهم بأنهم يستطيعون التعبير بحرية قولًا وكتابةً.

ومن المعلومات التي توردها الجريدة أن اللبنانيين دعوا إلى إرسال نائب عنهم إلى المجلس العثماني، وأن مجلس الإدارة قرر اللجوء إلى إجراء استفتاء لأخذ القرار، وهنا تعتبر الجريدة أنه من الأفضل أن لا يشارك لبنان في هذا المجلس طالما أن الحياة السياسية والإدارية فيه هي تحت إشراف أوروبا وهي تحمي امتيازاته، فإنه عند مشاركته بإرسال ممثل إلى البرلمان العثماني عليه أن يتخلّى عن امتيازاته.

يشير المقال كما في سائر أعداد الجريدة إلى مواطني المتصرفية بتسمية اللبنانيين وإلى المكان الذي يعيشون فيه بتسمية لبنان وليس جبل لبنان.

وقد قامت الجريدة بإيراد اعتذار من أحد مراسليها في بيروت لعدم نشرها رسالة يثير فيها موضوعًا اعتبرته شديد الحساسية ويتناول فيه انحياز الجماعات التركية إلى العناصر التركية، وأوردت أن الحكم الجديد يدرك أنه ليس من مصلحته الانحياز ووضع العرب جانبًا أو أي شعب آخر، وأن أمورًا هكذا إن حدثت فيجب ردّها إلى التسرع ويجب أن ترفع الشكاوى إلى الهيئات المختصة لمعالجتها. وتتابع بأن الحكّام الجدد أظهروا قدرًا كبيرًا من الحكمة بشكل لا يمكن اتّهامهم بإساءة استغلال السلطة.

في العدد الثاني تشير الجريدة الى ضرورة عدم الاخذ بوجود شعوب متعدّدة في السلطنة تركية وعربية وارمنية ويونانية لا بل ان هذه المرادفات يجب محوها من القاموس وأن ليس هناك سوى شعب واحد في الإمبراطورية العثمانية ويجب تلقّي هذه الأفكار من النُخَب، ونشرها بمثابة "فرضٍ سياسي".

وألقت الجريدة في الصفحة ٧٨ الضوء على زيارة قام بها وفد من الاتحاد والترقي إلى أوروبا والاستقبال الذي قوبل به في باريس من قبل "Amis de l'orient" وقد أشار أعضاء الوفد إلى أن تركيا الجديدة هي الابنة الفكرية لفرنسا وتحاول على مثالها أن تتقدّم وتتطور، وأظهر رفض الفكرة القائلة أن تركيا المسلمة هي ضدّ القوى المسيحية لأن تركيا بموقعها الجغرافي هي أوروبية وآسيوية وبالشعوب التي تكوّنها منذ نشأتها هي مثال للعدالة للمسيحية وللإسلام.

وفي العدد الرابع ص ١١٨ من الجريدة إشارة إلى رفض اللبنانيين المشاركة بإرسال ممثل عنهم إلى المجلس العثماني، وبالتالي تمسّكهم بامتيازاتهم.

وفي الصفحة ١٤٥ من العدد الخامس تورد الجريدة اسم سليمان البستاني كممثل لأهل بيروت في مجلس النواب العثماني.

وتعالج الجريدة في عددها السابع وفي الصفحة ٢٠٦ مسألة أن المسيحيين في الدولة العثمانية يأخذون عليها عدم تمثيلهم بطريقة نسبية مع أعدادهم، فتورد أن ما دفع حزب الاتحاد والترقي إلى ذلك قد يكون من جهة عدم الثقة ببعض العناصر المسيحية أو لربما هو الشعور الديني، وهو ما تعتبره الجريدة خطًا كبيرًا ما تزال الإمبراطورية ترزح تحته، ولكن من غير الممكن تلافيه إذ إن حزب الاتحاد والترقي ليس كل الأمة الإسلامية، وتلك الأمة شديدة الالتصاق بدينها.

وفي الصفحة ٢٠٨ دعوة من شكري غانم للبحث في اللامركزية الإدارية ،والتي برأيه لا يرفضها حزب الاتحاد والترقي، ولكنه يدعو للتوافق حول معناها، غير أن الجريدة تعود في الصفحة ٢١٧ وما يليها لعرض بعض الشكاوى من تصرفات حزب الاتحاد والترقي بعد أن تُظهر الكثير من الاحترام لما قام به الحزب من

تثبيت دعائم الدستور، ولعلَ أبرز ما تظهره هو عدم تمثيل الأعراق غير التركية في البرلمان، "فالبرلمان تركي بمجمله فلـ ٥ مليون يوناني و ١٠ مليون عربي و ٤ او ٥ مليون من جنسيات أخرى ليس هناك سوى حوالي الخمسين نائبًا من أصل ٢٣٥ نائبًا في البرلمان.

يرد في العدد ٨ من الجريدة وفي الصفحة ٢٢٩ أنَه وفي إثر نشر بيان باسم رشيد مطران وادّعائه أنَه رئيس رابطة السوريين قام عدد كبير من السوريين المقيمين في باريس وعمدوا إلى توجيه رسالةٍ إلى حزب الاتحاد والترقي ورد فيها "عدم موافقتنا لا بل خجلنا مما كتبه بعض الناس أمثال مطران في بعض الصحف الباريسية. نعلن عدم فعالية ما كتبوه ونعيد تأكيد ولائنا تجاه الإمبراطورية العثمانية".

وحملت توقيع أنيس هاني وشكري غانم باسم الرابطة السورية – العثمانية. وجهدت الجريدة في عدَة مواضع لتصغير حجم وفعل الرابطة المركزية للسوريين، والتي تحدث باسمها رشيد مطران، ففي رسالة موجَهة إلى النائب سليمان البستاني اعتبرت أن مجرّد الردّ على كتاباتهم تحققّ لهم طموحاتهم.

في العدد التاسع ١ شباط ١٩٠٩ وبعنوان: مركزية أو لا مركزية، يعرض المقال بالتدرّج لأهمية إقرار التشريعات والعمل بها ويقفز إلى السؤال؛ هل ستُبنى هذه الإدارة الجديدة على المركزية أو على اللامركزية، وتفترض الجريدة أن مهمتها ليست في تفضيل نظامٍ على آخر، ولكن في السعي لإيجاد قاسم مشترك، وتبدأ عرضها بالإشارة إلى أن الثقافة السياسية لدى الشعب لا تزال معدومة بشكلٍ يؤدّي في حال تطبيق اللامركزية إلى شرخ كبير في نواحي الإمبراطورية، وتؤكد أن الإدارة الذاتية المناطقية لا يمكن أن تنفذ إلاّ حيث يعيش المرء مدركًا أهمية الانصهار الوطني، وتطلب الجريدة أن يُسمح باللغات المحليّة إلى جانب اللغة التركية حتى في البرلمان بحيث يمكن للنائب التكلّم بلغة منطقته، وهذا الأمر بحسب الجريدة مطبّق في بلجيكا وفي النمسا.

وفي الصفحة ٢٧٩ تشجب الجريدة إعادة طرح موضوع عدم إرسال لبنان ممثل عنه إلى البرلمان العثماني، وتساءل ما الحاجة بالدولة العثمانية إلى عددٍ إضافي فلتترك للشعوب عندما ترى المنافع التي يقدّمها النظام الجديد أن تدير نظرها صوب الإمبراطورية وأن تسعى للحاق بها. وقد نشرت الجريدة في عددها العاشر وفي الصفحة ٣٠٠ رسالة من الكسندر ملحمة يطالب فيها السلطات التركية تطبيق ما وعدت به من مبادئ العدالة

والمساواة وبخاصة إجراء محاكمة عادلة لشقيقه نجيب باشا ملحمة، ويؤكّد الكسندر ملحمة أن النظام الجديد هو نظام دكتاتوري أتى ليستبدل نظامًا ديكتاتوريًا، وقد علّق شكري غانم على الرسالة بأنّ الأعمال العنفية التي تصاحب الثورات وإن كانت معذورة في مراحلها الأولى فإنها لا تبقى كذلك بعد فترة، خاصة بعد أن تستوي السلطة للقائمين بالثورة، ويتابع بأنّ صداقته للحزب الجديد وارتباطه بالإمبراطورية دفعاه لتوجيه هذه الملاحظات.

في العدد ١١ تاريخ ١ آذار ١٩٠٩ تمّ نشر رسالة للنائب سليمان البستاني عرض فيها للتطور الكبير الذي شهدته السلطنة، ويشير إلى التوافق الذي يسود معظم نواب الأمة، ويتابع بأنّ اللامركزية التي تمنح الحكم الذاتي الإداري والقضائي لمختلف المقاطعات كما هي الحال في الفدرالية الأميركية أو الألمانية هو حلم جميل. حلم لمن يدرك أحوال بلادنا، ويتابع: إن تحقيق ذلك بين "غبار الأمم" "Poussiere de peuples" والذين فقدوا القدرة على حكم ذواتهم من أجيالٍ متعاقبة هو محاولة قيادتهم إلى مصير مشؤوم.

ويفترض أنّه بمرور مئة عام أو حتى ٥٠ أو ٤٠ سنة وعندما تصبح الأمور أكثر تخمّرًا أي: عندما تُعبّد التربية والتعليم الطريق وتقلّ بالتالي الفروقات والاختلافات يمكن أن يوضع الأمر من جديد موضع التنفيذ.

عرضت الجريدة في الصفحة ٣٦٥ من العدد ١٢ للسياسة التركية الداخلية داعية إيّاها للسعي إلى الوحدة الداخلية وهذه الوحدة تبنى على وحدة الأعراق التي تشكّل الإمبراطورية، وتعرض الجريدة لرضوخ النواب العرب للتكلم بلغةٍ لا يتقنونها بشكلٍ يمنع عنهم التعبير الحرّ عن مطالب ناخبيهم، لا بل إنّ هؤلاء يُمنعون من تلاوة الصلوات باللغة العربية بحجّة أن التركية هي اللغة الوحيدة المسموح بها تحت قبة البرلمان، وتسأل الجريدة بالتالي عن سبب عدم وجود شخصيات عربية بين العناصر الإدارية الشابة التي أُرسلت في بعثات إلى اوروبا لتلقّي العلم، وتورد الجريدة أنّ النقص في القدرات الإدارية لدى العرب إنما يعود إلى أنّ السلطات تسعى لإيجاد هؤلاء فقط في العناصر التركية.

جرت الإشارة في العدد السابع عشر (ص ٥٧٣) إلى محاولة اغتيال تعرّض لها المتصرف يوسف فرنكو باشا، والتي لم تسفر عن ضحايا، وقد استغلّها البعض بحسب الجريدة لمحاولة الإيحاء بأن اللبنانيين يرفضون

النظام الخاص ويطالبون بالانضمام إلى النظام العام التركي، وتؤكّد الجريدة على أنّ أكثرية اللبنانيين ضدّ هذا الطرح.

في العدد ٤٢ تنشر الجريدة رسالة بعث بها شكري غانم إلى جريدة طنين التركية يشرح فيها وجهة نظره بعد مقالة صدرت له في جريدة Temps، وامتنعت الجريدة عن نشرها. وقد أعربت جريدة مراسلة الشرق Correspondance d'orient عن أسفها أن لا تكون التطورات التي حدثت في تركيا قد دفعت نحو تطور ليبيرالي في صحافتها بشكلٍ يسمح لكاتب بقيمة شكري غانم أن ينشر فيها أفكاره بلغّة معتدلة.

وقد عالج غانم في رسالته قضية العلاقة بين العرب والدولة التركية، وعاد بالذاكرة إلى أيام ما بعد إقرار الدستور، حيث جرى صرف عددٍ من الموظفين العرب من مراكزهم، عارضًا لمثل وزارة الخارجية حيث كان هناك ١٢ موظفًا عربيًا من ٦٠٠، وقد صرفوا جميعهم ما عدا واحدًا، وقد لاقت الخطوة استهجانًا في العالم العربي، ولكنّ الفرح بإقرار الدستور كان أكبر من التوقف عند مساوئ هذه الخطوة، ثم تبين أنّه من أصل حوالي ١٠٠ موظف معينين حديثًا لم يكن هناك عربي واحد بينهم ما خلق تململًا وسمح بالمناداة بإنشاء لجنة عربية لم تبصر النور بسعي من شكري غانم، غير أن الأمر لم يتبدل؛ فمن أصل حوالي ١٥ إلى ٢٠ ألف موظف ليس هناك إلا حوالي ١٠٠ عربي. وقد رفض غانم الإساءة بالقول "إذا كنّا لا نجد وزيرًا عربيًا فلأنّه لا يوجد بين النواب العرب من هو قادر على تأمين المواصفات المطلوبة".

وتوجّه غانم إلى رئيس تحرير طنين: "اعذرني لا أعتقد أن العرق العربي أدنى من باقي الأعراق في الإمبراطورية وهل ليس هناك من بين الضباط العرب من هو صالح ليكون واليًا من ولاة المناطق، وليس لي أن أعرض للأسماء ولكن لا أعتقد أنّ السفير التركي في دولة مجاورة لجنوب فرنسا هو على المستوى المطلوب، أمّا إذا كان المطلوب الدائم أن تسود Evet effendium فلعلّه من الصحيح اتّهام الأتراك والسؤال عن إرادتهم الفعلية في تطبيق الدستور.

وإذا كان العرب لم يطرحوا لليوم بشكلٍ فَجّ مسألة اللغة فإنّ الوقت قد حان لطرحها ففي تركيا يُحرم العرب من استعمال لغتهم بينما ينصّ الدستور على أنّ دين الدولة هو الإسلام ولكن أهذا دوري أنا (المسيحي) بالقول أنّه من الضروري لإتمام الشعائر الدينية والصلاة يجب القراءة والكتابة باللغة العربية.

وتابع شكري غانم إذا كان المفروض بكل موظفٍ أن يعرف اللغة التركية فكم من موظفٍ تركي يتقن التركية تمام الإتقان؟ ولكن أن يُحرم ١٢ مليون عربي من استعمال لغتهم بغرض أن نعلّمهم اللغة التركية فكيف ذلك ولقرونٍ مضت لم تُنشأ مدرسة لتعليم التركية. وقد اعتبر أن الجواب منوط بجماعة "تركية الفتاة" وأنّه قد تممّ واجبه وتوجه إليهم بصفته صديق مخلص يعرفونه حق المعرفة.

عرضت الجريدة في ص ٤١٨ من العدد ١١١ بتاريخ ١١ أيار ١٩١٣ لخبر حلّ والي بيروت لجمعية بيروت الإصلاحية وغيرها من الجمعيات الإصلاحية في سوريا وأفردت المجال لنشر احتجاجٍ أرسلته الجمعية العربية السورية في باريس إلى الحكومة العثمانية بشخص وزير الداخلية ونشرت أيضًا البيان الذي صاغته الجمعية العمومية لإصلاحيي بيروت والذي أكّد على رفض حلّ الجمعية والذي يخالف مصالح الأمّة ويناقض الدستور ونوايا السلطان وتتالت التواقيع: كامل الصلح، الكسندر عازار، محمد إبراهيم طيّارة، دكتور ايلي تابت، جان بسترس، سليم علي سلام، رزق الله ارقش، أحمد مختار بيهم، أحمد حسّان طبّارة، إبراهيم حكيم، جوزف هاني، محمد فاخوري، جورج رزق الله، بترو طراد، عبد الحميد غندور، البير ج سرسق، حبيب فرعون، جان نقاش، فؤاد هنتس، سليم بواب، عبد الباسط فتح الله، جميل الحسامي، حسّان ناطور. بيروت في ١٢ نيسان ١٩١٣.

وبحسب الجريدة فقد أرسلت الجمعية عريضة إلى اسطنبول (رئيس الوزراء) موقّعة من أكثر من ١٣٠٠ شخص من البيارتة تشجب تصرف الوالي وخاصة قوله "أنّ الرخصة أعطيت للجمعية بالصدفة". ص ٤١٩. وأشارت الجريدة إلى أنّ جرائد بيروت ودمشق صدرت بعد ذلك وفيها إشارات الحداد كما أنّ أغلبية المحلاّت

أقفلت أبوابها مما عرّض العديد من الأشخاص للتوقيف وقد عمدت السلطات إلى نشر بيانٍ دعت فيه إلى فتح المحلاّت في ١٢ نيسان ١٩١٣.

وقد جاء في البيان أن ولاية بيروت باشرت بوضع القانون الجديد للولايات موضع التنفيذ، والذي يحوي قسمًا واسعًا من الإجراءات المطابقة للدستور، وقد وصلتنا أنباء عن قيام بعض الأشخاص ولدواعي خاصة بخداع السكان واستغلالهم... إن عدد هؤلاء لا يتعدّى الخمسة أو الستة وقد نشروا أن من يقفل محلّه يعفى من الخدمة العسكرية والضرائب. إن من يشارك في هذه الدعوة المشبوهة يعرّض نفسه للعقوبة القصوى بحسب القانون وإن الداعين إلى ذلك يعتبرون المسؤولين المباشرين... وإننا ندعو العامة إلى العودة إلى ممارسة الحياة الطبيعية بهدوء وطمأنينة.

أوردت الجريدة في عددها الـ ١١٢ بتاريخ ١٦ أيار ١٩١٣ خبر إطلاق سراح كل من اسكندر عازار وزكريا طبّارة، رزق الله ارقش وسليم طيارة، وقد طُلب من المعتقلين قبل إطلاق سراحهم، المبادرة إلى الدعوة إلى فتح المحال في بيروت، مما يؤكّد استمرار إقفالها منذ ١٢ نيسان، وقد طُلب منهم الإقرار بذلك خطيًا، الأمر الذي رفضوه، ذلك أن التوقيع على إقرار يتعلق فقط بمرتكبي الجرائم. وتشير الجريدة إلى أنه وبعد ذلك انعقدت المحكمة واقترب القاضي الرئيس من المعتقلين وصافحهم بحرارة وبادرهم بأنّه يدرك وطنيتهم وإخلاصهم ولكنه يتصرف بكونه جندي مأمور. ثم نشرت الجريدة ردّ رئاسة الوزراء التركية على احتجاجات لجنة أهالي بيروت، وقد جاء في الردّ أنّه إذا كان أهالي بيروت يطالبون بالإصلاح فعليهم التوجه نحو البرلمان، وإذا كانت الأكثرية البرلمانية تقبل فإنّ الحكومة تنفّذ، وختمت ردّها بأن على الجميع أن يدركوا أنّ المحكمة العسكرية هي مصير كل من سيتظاهر بطريقة غير شرعية، وقد أعطيت الأوامر بإصدار الأحكام بمهلة ساعتين.

في العدد ١١٣ تاريخ ١ حزيران ١٩١٣ (ص ٤٩١) عرضت الجريدة لخطاب وزير الخارجية الفرنسي (Stephen Pichon) حول المصالح الفرنسية في الشرق حيث أكّد أن فرنسا استطاعت أن تجعل من سوريا بلدًا بتأثير فرنسي ويتابع الوزير الفرنسي بأنّه إضافةً إلى التعابير المسيحية فيها أتت لتضاف في السنوات الأخيرة التعابير الإسرائيلية (وفي كلامه إشارة كبرى إلى تزايد الوجود الإسرائيلي في فلسطين) وتابع وفي كل ذلك

نجد روحًا واحدةً هي الروح الفرنسية، وقد أشار إلى ضرورة الإصلاح سواء في القسم العثماني أو القسم المستقل من جبل لبنان مضيفًا أن السوريين هم أهل للوصول إلى حلول صالحة ولديهم تصميم حديث للدولة سيعرضونه في المؤتمر السوري الذي سينعقد قريبًا في باريس.

وفي الصفحة ٥١٩ وتحت عنوان "سوريا" تشير الجريدة إلى تحضير السوريين المقيمين في فرنسا لقيام مؤتمر عربي في باريس وأنّ المؤتمر يهدف لإظهار وحدة العرب وأنهم أمّة حيّة لديها الحق بوجود مستقّل على أساس اللامركزية.

وعرضت الجريدة برنامج المؤتمر وتضمّن النقاط التالية:

– إعادة تنظيم الوطن

– حقوق العرب داخل السلطنة

– الإصلاح على أساس اللامركزية

– قضايا تتعلق بالنزوح والهجرة في سوريا.

في العدد ١١٥ ص ١٢ إشارة من الجريدة إلى المؤتمر العربي والتجمع الأرمني في باريس، وأنهما يدلاّن على كيفية توجه الأمور، ذلك أنّ الإصلاح وإقرار اللامركزية أمران أساسيان للسلام الداخلي.

وتعرض الجريدة في الصفحة ١٣ وبقلم شارل دبّاس لأعمال المؤتمر السوري العام في باريس ليؤكد أنّ العدد الكبير من المندوبين الحاضرين والطريقة المنظمة التي سادت جلساته والعرض الواضح للمتكلمين أعطى للعالم فكرة أنّ المؤتمر شديد التنظيم ويدرك جيدًا القضية التي أوكلت إليه مهمة الدفاع عنها.

وعرضت الجريدة للمطالب التي خلص إليها المؤتمر مشدّدة على أنه أن لم تنفّذ القرارات التي صادق عليها المؤتمر، فالأعضاء المنتمون إلى لجان الإصلاح العربية سيمتنعون عن قبول أي منصب كان إلاّ بموافقة خاصة من الجمعيات التي ينتمون إليها. وأنّ هذه المقررات ستكون برنامجًا سياسيًا للعرب العثمانيين ولا يمكن تأييد أي مرشح في الانتخابات إلا إذا تعهد السير بهذا البرنامج.

وقد حرصت الجريدة في عددها رقم ١٣٧ بتاريخ ١ حزيران ١٩١٤ (ص ٥٠٨)على إيراد ما نشرته جريدة الأهرام المصرية حول رغبات الانفصال لدى بعض العناصر الاثنية المكونة للإمبراطورية، وأن السبب الأول لهذه الحركات هو أن حزب الاتحاد والترقي اتخذ قرارًا بتشجيع العناصر التركية في مختلف المفاصل على حساب باقي العناصر بحيث إن جميع الموظفين الحاليين هم أتراك ومن كان غير تركي عُزل من وظيفته بحجّة تأييده للحكم الحميدي كما أنّ الحكم في اسطنبول لا يعمد إلى إرسال طلاّب للتعلم في أوروبا إلاّ من كان من أصولٍ تركية دون مراعاة قدراتهم الفكرية بأترابهم اليونان، العرب أو الأرمن. وتشير الأهرام إلى أنّ هذا الاحتقان سيؤدي إلى اندلاع حرب أهلية ودينية.

تتابع الجريدة في عددها رقم ١٤٥ تاريخ ١٠ تموز ١٩١٦ أخبار الثورة التي اندلعت بقيادة الشريف حسين في مكّة المكرّمة وتفترض الجريدة وجود قضايا عربية وليس قضية عربية واحدة حيث تعتبر أن العرب هم سكّان الصحراء وحول الواحات، وأنّ هناك أصولًا عربية ولكن ليس هناك أمّة عربية. وتشير إلى قيام شعور قومي لدى العرب في السنوات الأخيرة لاسيما في سوريا حيث أدرك هؤلاء أنهم محتقرون من تركيا بالرغم من كونهم عرق أقدم وأكثر نبلًا وتحضّرًا، في حين ساهمت إرادة حزب الاتحاد والترقي بفرض المركزية في تكوين الحركة العربية وفي تزايد الرغبة بالاستقلال.

تعرض الجريدة في العدد ١٥٣ بتاريخ ١٠ ت٢ ١٩١٦ للطريقة المطلوب التعاطي فيها مع الثورة العربية والمنطلقة من الحجاز، وتفترض أنّ المطلوب عند انهيار السلطنة إعطاء العرب دولتهم، وأنّ الخليفة يجب أن يكون من القرشيين ومنهم مؤسس الدين الإسلامي، وأن هذه الدولة يجب أن تكون في الحجاز، وأن تحديدها بأقلّ من تلك المناطق هو غلطة، أمّا توسعتها بأراضٍ إضافية فهو خطر لمستقبلها أولًا ولراحة العالم ثانيًا.

وبعنوان سوريا الشهيدة تستهلّ الجريدة صفحات العدد ١٥٤ بتاريخ ٢٥ ت٢ ١٩١٦ برسالةٍ موجهة إلى الحبر الأعظم البابا بندكتوس الخامس عشر تشرح فيها معاناة شعبٍ يُحتضر ويُعمل على محوه من الكرة الأرضية بسبب ارتباطه وإخلاصه للكنيسة وانحيازه إلى ابنتها البكر كما يحلو للأساقفة تسمية فرنسا.

وتتابع بأن لبنان جزء من سلطة البابا الروحية، أنّ الأتراك عمدوا إلى تعليق المشانق وصلب وسجن ونفي عدد كبير من الأشخاص، وتقدّر عدد الموتى بحوالي ١٥٠,٠٠٠ شخص، وتعرض لمشاهدات مؤثرة حول المجاعة والمظالم.

وتطالب الجريدة البابا بالتحرك سريعًا لدى السلطات الدولية لأنه وبحسب كاتب المقال (شكري غانم) فإنّه في الخريف القادم وإذا لم يُفرض على الأتراك القيام بإجراءات تخفّف الأزمة فإن أماكن التعاسة هذه ستصبح مدفنًا جماعيًا كبيرًا دون صليبٍ مرفوع ودون حي يبكي ويتحسّر.

إنّ ما عرضناه وتَدّرَج من فرحةٍ وتهليلٍ لاستلام حزب الاتحاد والترقي مقاليد السلطة في السلطنة وإقرار الدستور وتحوّله في سنوات قليلة إلى تحسّر وألم لما آلت إليه الأوضاع نتيجة تعسف السلطة وسياستها القائمة على تفضيل العناصر التركية على حساب باقي الأعراق فضلًا عن التمسك بالمركزية المطلقة، إنما يؤكد سياسة "محددة" اتخذتها إدارة الجريدة قامت أسسها على تأييد السلطة الجديدة آملًا بتحرّرٍ موعود وإصلاحٍ منشود ضمن اللامركزية مما يدفع باتجاه الليبرالية.

إشارة هنا إلى أن إدارة الجريدة كانت ميّالة لربط سوريا ولبنان بفرنسا وسياستها في الشرق واعتبار أن دولة العرب محصورة في الحجاز، كل ذلك أدّى إلى تشجيع قيام المؤتمر العربي في باريس وتاليًا إعلان الحرب على السلطنة آملًا بالحرية.

إنّ ما عرضناه وتَدّرَج من فرحةٍ وتهليلٍ لاستلام حزب الاتحاد والترقي مقاليد السلطة في السلطنة واقرار الدستور وتحوّله في سنوات قليلة الى تحسّر وألم لما آلت اليه الاوضاع نتيجة تعسف السلطة وسياستها القائمة على تفضيل العناصر التركية على حساب باقي الاعراق فضلًا عن التمسك بالمركزية المطلقة. انما يؤكد سياسة "محددة" اتخذتها ادارة الجريدة قامت اسسها على تأييد السلطة الجديدة آملًا بتحرّرٍ موعود واصلاحٍ منشود ضمن اللامركزية مما يدفع باتجاه الليبرالية.

إنّ سعي الجريدة في نشر فكرٍ سياسي محدّد لم يكن غريبًا عن توجهات تلك الحقبة التاريخية إذ كانت الجرائد هي الوسيلة الاعلامية الاولى التي تروّج للافكار وتحث القارئين على الاخذ بالافكار السياسية التي تطلقها .

استمرت الجرائد خير معبّر عن اراء المجموعات والاحزاب حتى زماننا الحالي بحيث حلّت الوسائل الاعلامية المرئية ووسائل التواصل الاجتماعي مكانها مما حدّ بشكلٍ كبير من فعاليتها ونجاعة وسائلها.

ملحق: الصفحة الأولى من العدد الأول من الجريدة

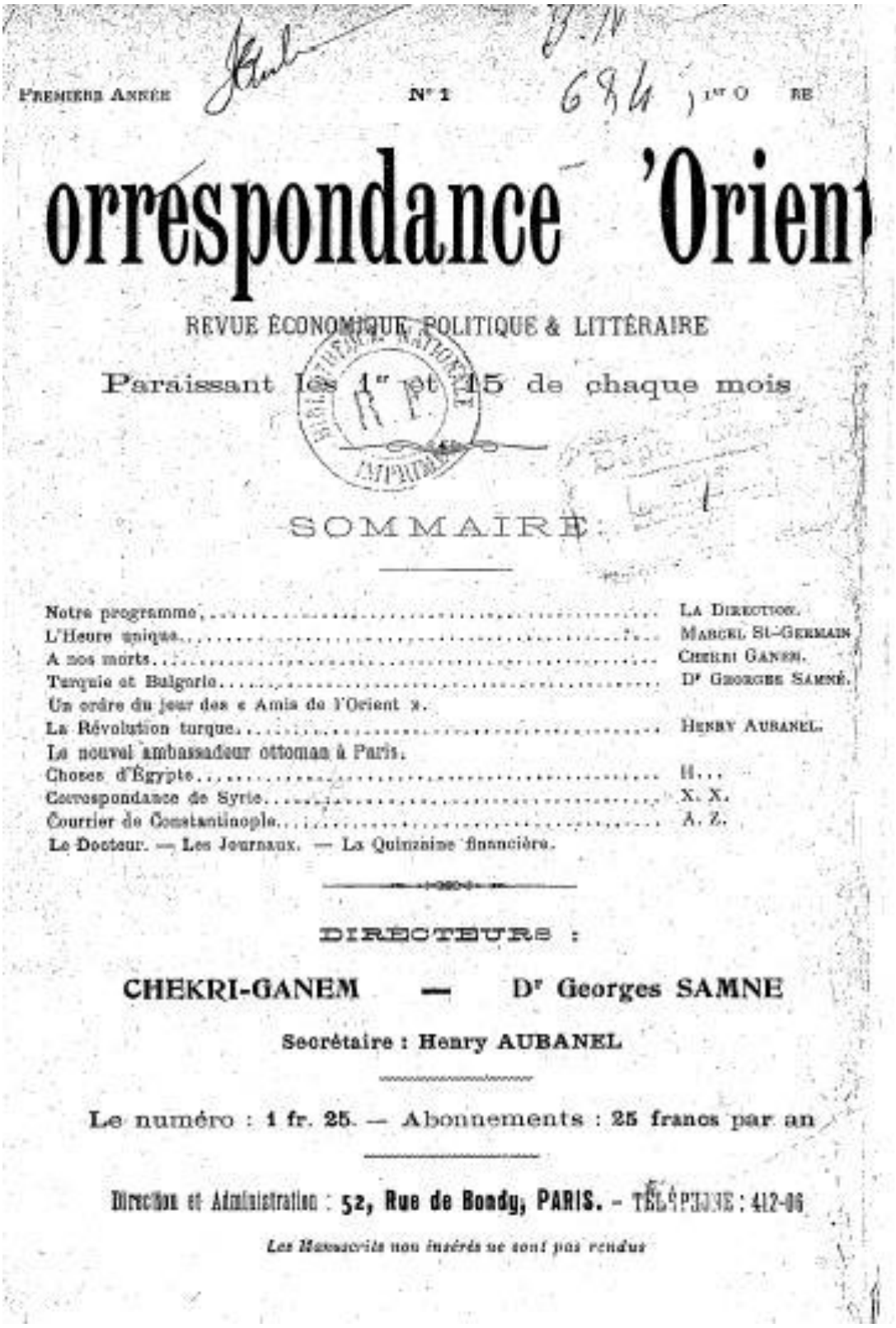

PREMIERE ANNÉE N° 1

orrespondance 'Orient

REVUE ÉCONOMIQUE, POLITIQUE & LITTÉRAIRE

Paraissant les 1er et 15 de chaque mois

SOMMAIRE:

Notre programme	LA DIRECTION.
L'Heure unique	MARCEL ST-GERMAIN
A nos morts	CHEKRI GANEM.
Turquie et Bulgarie	Dr GEORGES SAMNÉ.
Un ordre du jour des « Amis de l'Orient ».	
La Révolution turque	HENRY AUBANEL.
Le nouvel ambassadeur ottoman à Paris.	
Choses d'Égypte	H...
Correspondance de Syrie	X. X.
Courrier de Constantinople	A. Z.

Le Docteur. — Les Journaux. — La Quinzaine financière.

DIRECTEURS :

CHEKRI-GANEM — Dr Georges SAMNE

Secrétaire : Henry AUBANEL

Le numéro : 1 fr. 25. — Abonnements : 25 francs par an

Direction et Administration : 52, Rue de Boudy, PARIS. – TÉLÉPHONE : 412-06

Les Manuscrits non insérés ne sont pas rendus

المصادر الاجنبية

- ***Correspondance d'orient***, (1908). Première année, (1), p 6-7.
- ***Correspondance d'orient***, (1908). Première année, (2), p 78.
- ***Correspondance d'orient***, (1908). Première année, (4), p 118.
- ***Correspondance d'orient***, (1908). Première année, (5), p 145.
- ***Correspondance d'orient***, (1909). Deuxième année, (7), p 206-208.
- ***Correspondance d'orient***, (1909). Deuxième année, (8), p 229.
- ***Correspondance d'orient***, (1909). Deuxième année, (9), 270.
- ***Correspondance d'orient***, (1909). Deuxième année, (10), p 300.
- ***Correspondance d'orient***, (1909). Deuxième année, (11), p 330.
- ***Correspondance d'orient***, (1909). Deuxième année, (12), p 365.
- ***Correspondance d'orient***, (1909). Deuxième année, (17), p 573.
- ***Correspondance d'orient***, (1910). Troisième année, (42), p 488.
- ***Correspondance d'orient***, (1913). Sixième année, (111), p 418.
- ***Correspondance d'orient***, (1913). Sixième année, (112), p 419.
- ***Correspondance d'orient***, (1913). Sixième année, (113), p 491.
- ***Correspondance d'orient***, (1913). Sixième année, (115), p 12-13.
- ***Correspondance d'orient***, (1914). Septième année, (137), p 508.
- ***Correspondance d'orient***, (1916). Neuvième année, (145), p 134.
- ***Correspondance d'orient***, (1916). Neuvième année, (153), p 393.
- ***Correspondance d'orient***, (1916). Neuvième année, (145), p 134.
- ***Correspondance d'orient***, (1916). Neuvième année, (154), p 419.